

المحل التجاري هو مصطلح مرادف للأموال التجارية، والأموال التجاري هي الأموال التي يستخدمها التاجر في ممارسة تجارته، فهي إذا اجتمعت كونت المحل التجاري أو الأموال التجارية بمعنى آخر. يمكن تعريف المحل التجاري بأنه: مجموع الأموال المادية، أما عن مكونات المحل التجاري وهي المنقولات سواء كانت مادية، متفرقة غير مجتمعة فتعتبر قيماً مستقلة، فلكل عنصر القيمة المادية الخاصة به، بل قد يكون له تنظيم قانون خاص به , ونحن عندما نتحدث عن المحل التجاري فلا نشير إلى عنصر دون عنصر، وإنما مصطلح المحل التجاري ينصرف إلى كل هذه العناصر مجتمعة، وإزاء ذلك نرى اختلاف الفقهاء والنظم القانونية ومنشأ الخلاف هو الاختلاف في العناصر الداخلة فيه يعرف البعض المحل التجاري بأنه مجموع أموال مادية ومعنوية تخصص لمزاولة مهنة تجارية ويعرفه البعض بأنه مجموعة أموال منقولة مادية ومعنوية تألفت معاً ورتبت بقصد استغلال من الأموال المنقولة تخصص لممارسة مهنة تجارية، العنصر الأساسي في المحل التجاري وإن غاب العنصر المادي من تكوين المحل التجاري فهذا لا يؤثر على وصفه بالمحل التجاري. والإجماع على القول بأن عنصر الاتصال بالعملاء عنصر جوهري في لم يعرف المنظم السعودي المحل التجاري ولم ينظم أحكامه، كأن يكون ذلك مثلاً في نظام المحكمة التجارية أو في نظام مستقل. يجمع الفقه والقضاء على أن المحل التجاري هو عبارة عن مال منقول معنوي ينتج من تألف نوعين من العناصر المادية والمعنوية بهدف تلبية رغبة العملاء، ويسمى بالمتجر أو المصنع و يبات من المسلم به أن المحل التجاري له كيان قائم بذاته، يستقل عن العناصر التي تدخل في تكوينه ، فهو فكرة يقوم على التصور التجريدي من أجل إيجاد الوسيلة القانونية التي يمكن من خلالها إجراء التصرفات القانونية على المحل التجاري بجميع عناصره بعد المحل التجاري بمفهومه الحديث من حقوق الملكية الفكرية المعنوية ويذهب الرأي الراجح إلى قيام المحل التجاري على عنصر الاتصال بالعملاء، بل يذهب البعض إلى أن المحل التجاري هو في حقيقته عنصر الاتصال بالعملاء، بينما تقوم العناصر الأخرى في جذب العملاء، وترتبط قيمة المحل التجاري بعنصر الاتصال بالعملاء، وتعد العلاقة بينهما علاقة طردية، وبخاصة عنصر الاتصال بالعملاء،